

Distr.: General
19 January 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثانية والأربعون

٣٠ آذار/مارس - ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية

بيان مقدم من برنامج مساعدات المشاريع الدولية، وهو منظمة غير حكومية
تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.9/2009/1



بيان*

النهوض بحصول المرأة على سبل الإجهاض المأمون: الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية

تنبّه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ضرورة إيلاء الاهتمام بما يترتب على الإجهاض غير المأمون من آثار صحية على المرأة، ودعا إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه المسألة ذات الأهمية الحاسمة في مجال الصحة العامة.

- تنص الفقرة ٦-٧ على أن تقديم العناية لحالات الإجهاض ينبغي أن يشكل جزءاً أساسياً من الرعاية الصحية الأولية.
- تنص الفقرة ٨-٢٥ على أنه "في الحالات التي لا يكون فيها الإجهاض مخالفاً للقانون، ينبغي أن يكون مأموناً".
- وفي عام ١٩٩٩، عزز استعراض الأمم المتحدة الخماسي السنوات لتنفيذ برنامج العمل هذه الدعوة إلى اتخاذ إجراءات، ونص على ما يلي: "في الحالات التي لا يكون فيها الإجهاض مخالفاً للقانون، ينبغي لأنظمة الصحة أن تقوم بتدريب مقدمي الخدمات الصحية وتجهيزهم، كما ينبغي أن تتخذ تدابير أخرى لضمان أن تكون حالات الإجهاض هذه مأمونة وأن يكون الحصول على ما يتصل بها من خدمات ميسوراً".

ويسعى الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، "تحسين صحة الأم في فترة النفاس"، إلى الحد من الوفيات النفاسية بنسبة ٧٥ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، ويشمل هذا الهدف غاية تتوخى تحقيق حصول الجميع على الرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية. ولا يمكن تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية إلا إذا عولجت مسألة الإجهاض غير المأمون بشكل فعال.

وتؤكد الفوارق الهائلة في معدلات الوفيات والاعتلالات النفاسية الناجمة عن الإجهاض غير المأمون بين البلدان الغنية والفقيرة على أن تأمين الحصول على خدمات الصحة الإنجابية المأمونة والشاملة، بما في ذلك العناية المتعلقة بالإجهاض، مسألة ذات طبيعة إنمائية. ويشكل الإجهاض غير المأمون أزمة في مجال الصحة العامة، وشكلاً من أشكال عدم

* صدر دون تحرير رسمي.

العدالة الاجتماعية، وانتهاكا لحقوق الإنسان للمرأة وكرامتها. وثمة ضرورة ملّحة أن تقوم الحكومات في جميع أنحاء العالم بانتهاج سياسات والقيام بتدخلات تهدف إلى القضاء على الإجهاض غير المأمون، باعتبار ذلك خطوة أساسية تجاه الوفاء بالتزاماتها بموجب برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية.

سبب رئيسي للوفيات والإصابات النفاسية يمكن توقيه

تُعزى ما نسبته ١٣ في المائة تقريبا من الوفيات على المستوى العالمي من مضاعفات الحمل والولادة إلى الإجهاض غير المأمون، والنسبة أعلى من ذلك بكثير في العديد من البلدان النامية. والإجهاض هو من بين أسهل أسباب الوفيات النفاسية علاجاً، وذلك من خلال تحسين الحصول على المعلومات والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة، والعناية عالية الجودة في المرحلة التالية للإجهاض، والحصول على خدمات الإجهاض المأمون والقانوني. ومع ذلك، يظل الإجهاض غير المأمون وأسبابه الجذرية عاملين مهمين إلى حد كبير.

وتبين البحوث أن حالات الإجهاض تشيع بين النساء في الأوضاع التي يكون فيها الإجهاض مقيدا بحكم القانون بنفس الوتيرة التي تشيع بها في الأوضاع التي يسمح فيها القانون بالإجهاض على نطاق واسع، ولكن الوفيات والإصابات جراء الإجهاض غير المأمون تحدث بمعدلات أعلى بكثير في الأوضاع المقيدة قانوناً. وعلى الصعيد العالمي، يبلغ عدد النساء اللاتي يتوفين سنوياً بسبب الإجهاض غير المأمون ٦٦ ٥٠٠ امرأة. وفي العقد الأخير وحده، لاقى ما يزيد على نصف مليون امرأة حتفهن بسبب عدم توفر خدمات الإجهاض المأمون لهن - وكان هؤلاء النساء في مقتبل أعمارهن، وكان معظمهن غالباً ممن يتولين العناية بأطفالهن وأسرهن. وحالات الإجهاض غير المأمون مرتفعة بشكل خاص في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، حيث تتسم قوانين الإجهاض بصفة عامة بطبيعة بالغة التقييد. وتشكل المراهقات والشابات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٤ سنة ما نسبته ٤٦ في المائة من الوفيات المتعلقة بالإجهاض غير المأمون.

وينجم بشكل شائع أيضاً عن الإجهاض غير المأمون مشاكل صحية طويلة الأمد ومزمنة، بما في ذلك التهابات المسالك التناسلية والعقم. وكما هو الحال فيما يخص الوفيات المتعلقة بالإجهاض غير المأمون، فإن النساء الأكثر عرضة للمعاناة من المضاعفات الخطيرة هن الشباب والفقيرات وأولئك اللاتي يعشن في المناطق الريفية من البلدان ذات قوانين الإجهاض التقييدية.

التقدم المحرز في معالجة الإجهاض غير المأمون منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

من بين أوجه التقدم المحرز في معالجة المسائل التي تكمن وراء حالات الاعتلال والوفيات المتعلقة بالإجهاض في العقود القليلة الماضية الزيادة العامة الهائلة في استخدام الطرق الحديثة لتنظيم الأسرة. وبين عامي ١٩٦٠ و ٢٠٠٠، ارتفعت نسبة النساء المتزوجات في البلدان النامية اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل لدرء وقوع حالات حمل غير مقصود مما نسبته أقل من ١٠ في المائة إلى ٦٠ في المائة. بيد أن أوجه التحسن هذه لم تكن متكافئة، إذ أن العديد من البلدان الفقيرة لا تزال تقدم تقارير تفيد عن وجود معدلات منخفضة جدا لانتشار استخدام موانع الحمل.

وبدعم من طائفة واسعة من المانحين والتزامات حكومية قوية في بلدان عديدة، تمثل أحد الإنجازات المهمة منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تزايد حصول المرأة على الرعاية ذات الجودة العالية في المرحلة التالية للإجهاض، المتمثلة في علاج مضاعفات الإجهاض المتعلقة بتنظيم الأسرة في المرحلة التالية للإجهاض لمنع تكرار حالات الإجهاض، وغير ذلك من خدمات الصحة الإنجابية ذات الأهمية الحاسمة. وأنقذ تحسين توفر سبل العناية اللاحقة للإجهاض وجودها حياة النساء، وحسّن من صحتهن وأفاد الأنظمة الصحية، وذلك بالحد من التكاليف وتحرير الموارد للاحتياجات الأخرى.

كما حققت السنوات الخمس عشرة التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعض أوجه التحسن في الحصول على الإجهاض المأمون إلى الحد الذي يسمح به القانون. وفي عام ٢٠٠٣، أصدرت منظمة الصحة العالمية منشورا بعنوان الإجهاض المأمون: إرشادات تقنية ومبادئ توجيهية فيما يتعلق بسياسات النظم الصحية، وهو مرجع بالغ الأهمية مهّد الطريق أمام عدد من البلدان لوضع معايير ومبادئ توجيهية وطنية ونشرها بشأن نطاق سبل العناية بالإجهاض وجودها. وأحرز أيضا تقدم ملحوظ، ولو أنه لا يزال غير كاف، في تدريب الأطباء والقابلات وغيرهم من مقدمي الخدمات الصحية، وفي إتاحة تكنولوجيات الإجهاض المأمون وتوفيرها بتكلفة ميسورة، بما في ذلك أدوات الشفط التفريغي والمواد الصيدلانية على النحو الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية.

وأصدرت منظمات ومجموعات طبية أخرى مبادئ توجيهية إكلينيكية وأخلاقية بشأن الإجهاض، ومن بينها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والاتحاد الدولي لطب النساء والتوليد. وتنص المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي لطب النساء والتوليد على أن للنساء الحق في الحصول على وسائل منع الحمل وخدمات الإجهاض المأمونة بشكل قانوني ومأمون وفعال ومقبول وميسور التكلفة.

ومن بين أهم ما أُتخذ من إجراءات للحد من الوفيات والإصابات الناجمة عن الإجهاض غير المأمون قيام ٣٦ بلداً، خلال الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٨، بجعل قوانين الإجهاض أكثر تحرراً. وينظر في الوقت الحالي عدد من الحكومات الوطنية وحكومات الولايات والمقاطعات في تعديل قوانينها لزيادة حصول المرأة على الحق في الإنهاء القانوني للحمل. وأحرز تقدم أيضاً في تطبيق أحكام معاهدات حقوق الإنسان الدولية لضمان تمكن النساء من ممارسة حقوقهن في إنهاء الحمل بشكل مأمون، استناداً إلى عوامل من بينها حقوقهن في الرعاية الصحية، والخصوصية، والسرية، والإفادة من ثمار التقدم العلمي، وعدم التمييز ضدهن.

الإجراءات المطلوبة

على الرغم من أوجه التحسن المذكورة، لا تزال هناك إجراءات كثيرة يتعين اتخاذها إذا ما أردنا أن ندرأ عن النساء والفتيات خطر الموت من جراء حالات الإجهاض غير المأمون. ومن بين هذه الضرورات العاجلة ما يلي:

- ضمان حصول النساء، لا سيما الأشد ضعفاً من بينهن، على كامل نطاق خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، في مجتمعاتهن، وفقاً لما تقتضيه حقوقهن الإنسانية، بما في ذلك استخدام وسائل منع حمل فعالة وميسورة التكلفة، والحصول على الرعاية اللاحقة للإجهاض، والإجهاض المأمون.
- القيام بجهود من خلال النُهج المجتمعية ووسائل الإعلام لمساعدة النساء على فهم الكيفية التي يمكن بها منع حالات الحمل غير المقصود، وحقوقهن القانونية في الإجهاض المأمون، والمخاطر التي تنجم عن الإجهاض غير المأمون، والأماكن التي تتوفر فيها الرعاية للإجهاض المأمون.
- تدريب أعداد أكبر من مقدمي الرعاية الصحية، لا سيما العاملون في المجال الصحي من المستوى المتوسط، مثل من يقومون بخدمات التمريض والقابلات، وذلك في مجال خدمات الطب الإكلينيكي، وتقديم المشورة فيما يخص رعاية حالات الإجهاض.
- القضاء على العنف ضد المرأة، وضمان حصول النساء اللائي وقعن ضحايا للعنف الجنسي على الدعم النفسي العاجل، وعلاج إصابتهن، وتوفير وسائل منع الحمل للحالات الطارئة، وتوفير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بعد التعرض للفيروس، وعلاج الإصابات المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وخدمات الإجهاض المأمون القانونية.

- تشجيع الحوارات البناءة على المستويات الوطنية والمحلية بشأن حالات الحمل غير المرغوب فيه والإجهاض غير المأمون.
- إصلاح السياسات والقوانين لزيادة الحصول على خدمات الإجهاض المأمون وفقاً لما تنص عليه مبادئ حقوق الإنسان.

إن التصدي الفعال للإجهاض غير المأمون باعتباره مسألة حيوية في مجال الصحة العامة، أمر بالغ الأهمية لتحقيق الالتزامات العالمية المعبر عنها في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، على حد سواء. ويتعين على الحكومات وصانعي السياسات أن يعتبروا أنفسهم مسؤولين عن متابعة تنفيذ هذه الالتزامات.